رقم الوثيقة: AMR 51/101/2007

يحظر نشرها : قبل الساعة 04:01 بتوقيت غرينتش من بعد ظهر الخميس في 7 يونيو/حزيران 2007

مجموعات رائدة لحقوق الإنسان تسمي 39 معتقلاً "مختفياً" لدى السي آي أيه
ثلاث مجموعات ترفع دعوى قضائية تطالب بالحصول على معلومات حول اعتقال "الأشباح"

(لندن ونيويورك، 7 يونيو/حزيران 2007) ... في التقرير الأكثر شمولية حتى الآن، نشرت ست منظمات رائدة لحقوق الإنسان اليوم أسماء وبيانات 39 شخصاً يُعتقد أنهم احتُجزوا لدى الولايات المتحدة سراً ويظل مكان وجودهم الحالي مجهولاً. كما يورد التقرير الموجز أسماء أقرباء المتهمين الذين اعتُقلوا هم أنفسهم في سجون سرية، بمن فيهم أطفال لا تتجاوز أعمارهم سبع سنوات.

وفي تحرك له صلة بالموضوع، رفعت ثلاث من المجموعات دعوى قضائية في محكمة اتحادية أمريكية بموجب قانون حرية المعلومات، طالبة كشف النقاب عن المعلومات المتعلقة بالمعتقلين "المختفين".

ويتضمن التقرير الموجز المؤلف من 23 صفحة والذي يحمل عنوان *ليس للنشر : مسؤولية الولايات المتحدة عن عمليات الاختفاء القسري في "الحرب على الإرهاب"*، معلومات تفصيلية حول أربعة أشخاص وردت أسماؤهم كسجناء "مختفين" للمرة الأولى. وتتضمن القائمة الكاملة أسماء مواطنين من دول تشمل مصر وكينيا وليبيا والمغرب وباكستان وأسبانيا. ويُعتقد أنه قُبض عليهم في دول تضم إيران والعراق وباكستان والصومال والسودان، ونُقلوا إلى مراكز اعتقال أمريكية سرية.

وتجمع القائمة – التي أعدتها منظمة العفو الدولية، ومنظمة "سجناء الأقفاص"، و"مركز الحقوق الدستورية"، و"مركز حقوق الإنسان والعدالة العالمية" في كلية الحقوق بجامعة نيويورك، و"منظمة مراقبة حقوق الإنسان" (هيومن رايتس واتش)، و"ريبريف" – معلومات مستمدة من مصادر حكومية وإعلامية، فضلاً عن مقابلات أُجريت مع سجناء سابقين وغيرهم من الشهود.

ويسلط تقرير *ليس للنشر* الضوء على جوانب من برنامج الاعتقال لدى السي آي إيه الذي حاولت حكومة الولايات المتحدة جاهدة إخفاءه، مثل الأماكن التي قد يكون السجناء احتُجزوا فيها، وسوء المعاملة الذي تعرضوا له، والدول التي ربما نُقلوا إليها.

ويكشف كيف تم احتجاز أقرباء المتهمين، بمن فيهم زوجاتهم وأطفالهم الذين لا تتجاوز أعمارهم سبع سنوات، رهن الاعتقال السري. وفي سبتمبر/أيلول 2002 قُبض على ابنيّ خالد الشيخ محمد الصغيرين وعمرهما 7 سنوات وتسع سنوات. وبحسب شهود العيان، احتجز الاثنان في مركز لاعتقال الكبار لمدة أربعة أشهر على الأقل بينما استجوب موظفون أمريكيون الطفلين حول مكان وجود والدهما.

وبالمثل، عندما قُبض على المواطن التنزاني أحمد خلفان غيلاني في غوجارات بباكستان، في يوليو/تموز 2004، اعتُقلت زوجته الأوزبكية معه.

وتهيب مجموعات حقوق الإنسان بالحكومة الأمريكية وضع حد دائم لبرنامج الاعتقال السري والاستجواب لدى السي آي إيه، وكشف هويات جميع المعتقلين الذين احتجزوا سابقاً أو حالياً في مرافق سرية تديرها حكومة الولايات المتحدة أو تشرف عليها في إطار "الحرب على الإرهاب ومصيرهم ومكان وجودهم".

وفي تحرك له صلة بالقضية، رفع فرع منظمة العفو الدولية في الولايات المتحدة و"مركز الحقوق الدستورية" و"العيادة الدولية لحقوق الإنسان" التابعة لكلية الحقوق في جامعة نيويورك دعوى قضائية اليوم في محكمة اتحادية أمريكية بموجب قانون حرية المعلومات لطلب إماطة اللثام عن معلومات تتعلق بالمعتقلين "المختفين"، بمن فيهم السجناء "الأشباح" وغير المسجلين. وقدمت المنظمات المذكورة طلبات بموجب قانون حرية المعلومات إلى عدة وكالات حكومية أمريكية، بينها وزارتا العدل والدفاع والسي آي إيه. وسعت هذه الطلبات المقدمة بموجب قانون حرية المعلومات للحصول على معلومات حول الأشخاص المحتجزين – أو الذين احتجزوا – من جانب حكومة الولايات المتحدة أو بمشاركتها، حيث لا يوجد سجل علني للاعتقالات. وبرغم أن بضعة إدارات أبرزت وثائق تتضمن القليل من المعلومات ذات الصلة، إلا أنه لم تقدم أية هيئة قائمة بأسماء المعتقلين المحتجزين سراً أو تقييماً لقانونية برنامج الاعتقال السري.

والوثائق التي تسعى المجموعات للحصول عليها موجودة كما هو معروف. وقد أقر الرئيس جورج دبليو بوش علناً بوجود سجون سرية تديرها السي آي إيه في سبتمبر/أيلول 2006؛ ونُقل 14 معتقلاً من هذه المرافق إلى غوانتنامو، وأصدرت وزارة العدل الأمريكية تحليلاً خلص إلى أن برنامج الاعتقال السري قانوني.

ومع ذلك فإن المعلومات المتعلقة بمكان السجون وهوية السجناء وأنواع طرق الاستجواب المستخدمة لم يتم قط كشف النقاب عنها علناً. وهذا يمنع التدقيق فيها من جانب الجمهور أو المحاكم، ويترك المعتقلين معرضين لانتهاكات تشمل التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة.

كما أن السرية التي يحاط بها البرنامج تعني أن لا أحد خارج حكومة الولايات المتحدة يعرف بالضبط كم عدد السجناء الذين اعتُقلوا وكم عدد الذين يظلون "مختفين". ويشير نقل عبد الهادي العراقي في إبريل/نيسان 2007 من حجز السي آي إيه إلى غوانتنامو إلى استمرار عمل البرنامج، برغم أن بعض السجناء ربما نُقلوا إلى سجون في دول أخرى، كشكل من أشكال الاعتقال بالوكالة على الأرجح. ويشير تقرير *ليس للنشر* إلى أن بعض المعتقلين المفقودين ربما نُقلوا إلى دول يواجهون فيها خطر التعذيب وحيث يظلون محتجزين بصورة سرية بدون تهمة أو محاكمة.

وتشير المقابلات التي أُجريت مع السجناء الذين أُفرج عنهم من السجون السرية التابعة للسي آي إيه إلى أن المعتقلين ذوي الرتب المتدنية اعتُقلوا بصورة متكررة بعيداً عن أية ساحة معركة، واحتجزوا في الحبس الانفرادي طوال سنوات بدون اللجوء إلى القانون أو الاتصال بعائلاتهم أو بهيئات خارجية. ولم يحصل أولئك الذين أُفرج عنهم على اعتراف باعتقالهم أو على أي تعويض قانوني أو مالي.

أقوال :

قال كلايف ستافورد سميث، المستشار القانوني لـ"ريبريف" إنه : "آن الأوان لحكومة الولايات المتحدة كي تعترف بالحقيقة : إن هؤلاء الأشخاص التسعة والثلاثين يظلون مختفين منذ سنوات، وتبين الأدلة أنهم كانوا في حجز الولايات المتحدة في مرحلة ما. فأين هم وماذا جرى لهم؟"

وقالت جوان مارينر، مديرة شؤون الإرهاب ومكافحة الإرهاب في منظمة هيوم رايتس واتش: "إن ما نطلبه هو معرفة أين هم هؤلاء الأشخاص التسعة والثلاثون الآن، وماذا حدث لهم منذ 'اختفائهم'؟ إن احتجازهم في سجون سرية تابعة للسي آي إيه يشكل أصلاً انتهاكاً خطيراً. والآن نخشى من أنهم ربما نقلوا إلى دول يواجهون فيها مزيداً من الاعتقال السري والانتهاكات.

وقالت البروفيسورة مغ ساترثويت، مديرة "مركز حقوق الإنسان والعدالة العالمية" في كلية الحقوق بجامعة نيويورك إنه : "منذ انتهاء الحروب القذرة في أمريكا اللاتينية، رفض العالم استخدام عمليات 'الاختفاء' كانتهاك أساسي للقانون الدولي. وبرغم هذا التنديد العالمي، تبين أبحاثنا أن الولايات المتحدة حاولت إخفاء الأشخاص الواردة أسماؤهم في هذه القائمة وسيادة القانون على حد سواء. ولا تستطيع الولايات المتحدة تجاهل حقوق الإنسان عبر إخفاء المعتقلين في مواقع سوداء غامضة. فعمليات الاختفاء القسري غير قانونية بصرف النظر عمن ينفذها".

وقال فينسنت وارن، المدير التنفيذي لـ"مركز الحقوق الدستورية" إن : "موكلنا ماجد خان تعرض للتعذيب والانتهاكات خلال الاعتقال السري لدى السي آي إيه لمدة ثلاث سنوات. ولم تعرف عائلته ما إذا كان حياً، ناهيك عن مكان وجوده. والسبب الوحيد لإخفاء شخص هو للتمكن من العمل خارج إطار القانون ولإخفائه عن أنظار الرأي العام. والاعتقال السري يتعارض مع الاحترام الأساسي لحقوق الإنسان وسيادة القانون. وينبغي على حكومة الولايات المتحدة أن تقلع عن هذه الممارسة المعيبة فوراً".

وقال معظم بك الناطق باسم منظمة سجناء الأقفاص والمعتقل السابق في غوانتنامو إن : "تمثيل الأشخاص الذين تعتقلهم أقوى دولة ديمقراطية في العالم لم يعد عملية تتعلق بإقامة العدل بقدر ما بات مطاردة للأشباح. فلا معنى لمفاهيم مثل مثول المتهم أمام المحكمة بالنسبة لأولئك المعتقلين في المواقع السوداء أو حفر أشد ظلمة وشراً. وبالنسبة للعديد من المعتقلين، فإن مجرد اكتساب الحق في قول الحقيقة بدون أن تعيقهم الحاجة للهروب من التوقيع على اعتراف كاذب يعني أكثر من حقيقة أنهم اعتُقلوا".

وقال كلاوديو كوردوني المدير الأعلى للأبحاث في منظمة العفو الدولية إن "واجب الحكومات في حماية الشعب من أفعال الإرهاب ليس موضع تساؤل. لكن إلقاء القبض على رجال ونساء وحتى أطفال، ووضعهم في أماكن سرية مع حرمانهم من أبسط الضمانات اللازمة لأي معتقلين هو كذلك بالتأكيد. وينبغي على الإدارة الأمريكية وضع حد نهائي لهذه الممارسة غير القانونية والمثيرة للاشمئزاز من الناحية الأخلاقية".

وثيقة عامة

للحصول على مزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بالمكتب الصحفي لمنظمة العفو الدولية في لندن بالمملكة المتحدة على الهاتف رقم: 5566 7413 20 44+

منظمة العفو الدولية : 1 Easton St. London WC1X 0DW. موقع الإنترنت : http://www.amnesty.org

وللاطلاع على آخر أخبار حقوق الإنسان زوروا موقع الإنترنت : http://news.amnesty.org